

وخطا بالباقي وان اخلط بغير صغره فهو شريك
 ولو تعدى فيها بالركوب واللبس او ودعها ثم ازال
 التعدى لم يضمن ولو لم يكن عند الثلث في الضمان على الاول
 خاصته فان طلبها صاحبها فحجها ثم اعترف ضمن
 ولو ادع ان يفرها لو بدعه وان كان له حمل وموتة ماله
 بينهما اذا كان الطريق منها ولبسه ان يفرها في
 البحر ولو ادعها عند رجل مكبل او مودون ثم حضر احدكما
 فطلب فقبضه يومه بالدفع اليه ماله جفر لاخر ولو ادع
 عند رجلين شيئا مما يقسم اقتناه وحفظه لا واخذها
 نصف وان كان لا يقسم فبحفظه احدكما بالآخر
 وقاله اخطأ من اذعها لبيت فحفظها في بيت الآخر
 من الدار لم يضمن الا ان يكون البيت الذي فيها عند دعوى
 فيضمن ولو خالفه في الدار ضمن ولو رد على دار
 مالها ولم يسترها اليه ضمن **كتاب**
 القبط الشفاطه مندوب وعيونه في بيت المال
 ساجد

ومبراة

ومبراة له وجناب عليه والقبض او يبر من غيره وهو متبر
 في الانفاق عليه الا ان ياذن له القبط بشرط الرجوع او بعت
 في القبط اذا باع ومن ادع ان له ثبوت ثبوت من غيره
 ادعاه اثباتا ثم اثبتت شبهة منهي الا ان يذكر احد من
 سبق بالتعوي فيكون اولى والمحرم ان يمس او يلمن العبد
 والد متبر وان ادعاه عبد فهو ابنه وهو حر وان ادعاه
 رضى فهو ابنه ويؤم الا ان ينفقاه في بيعة او كنية
 او في بيت من قريته فيكون ذميا ومن ادع ان له عبدا
 له يغيبه واذا باع القبط ماله يستدود فهو له
 وينفق عليه باء القبط ويقبله الهبة ويؤم في
 مناعة ولا يزوج ولا يواجه على الاصح والله اعلم
 بالصواب **كتاب القبط لخدمته** افضل وان كان
 صيغها فواجب وضعه ما شاء اذا التزمه اذ يخذها
 ليرد على صاحبها فان لم يسهده صنعتهما ويعرفها
 مدة يغيب على ظننه ان صاحبها لا يطلبها بعد ذلك

Copyright © King Fahd University